مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9814

الجمعة، 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيدة سبنسر – كوكر
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غراي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن المنتهية ولايتهم، وفقا لسنة اتخاذ قرارات المجلس ذات الصلة: السفير كازويوكي يامازاكي، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا ورئيس اللجنة العاملة بموجب القرار 2713 (2023) بشأن حركة الشباب؛ والسيدة فرانشيسكا غات، نائبة الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات ورئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسفير بيدرو كوميساريو أفونسو، الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة ورئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛ والسفير أندريس إفرين مونتالفو سوسا، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)؛ والسفيرة باسكال بيرسفيل، الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006).

أعطي الكلمة الآن للسفير يامازاكي.

السيد يامازاكي (*تكلم بالإنكليزية*): خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، كان لي شرف رئاسة ثلاث هيئات فرعية. فقد ترأستُ مع سلفي، السفير كيميهيرو إيشيكاني، اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا واللجنة العاملة بموجب القرار 2713 (2023) بشأن حركة الشباب. كما ترأست، هذا العام، الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأعرب عن خالص تقديري للرؤساء السابقين لتلك الهيئات الفرعية، أي الهند وأيرلندا وألبانيا، على مشورتهم وتعاونهم الوثيق مع فريقي.

وأود أن أشارككم بعضا من أفكاري وملاحظاتي حول الأنشطة التي قمت بها بصفتي رئيسا لتلك الهيئات.

وأبدأ باللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. أعتقد أن هذه اللجنة واحدة من أكثر لجان الجزاءات كثافة في العمل. فهي تصدر مذكرات خطية في كل يوم عمل تقريبا ويقدم رئيسها إحاطة للمجلس كل شهرين. وأنشطة اللجنة النابضة بالحيوية هي تجسيد للبيئة المعقدة سياسيا في ليبيا وداخل اللجنة، فضلا عن العلاقات الدينامية بين الدول الأعضاء وليبيا. وبصفتي رئيسا، سعيت جاهدا لإدارة تعاملات اللجنة بطريقة عادلة وشفافة، مع الإصغاء باهتمام لوجهات نظر أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك ليبيا. وخلال رئاسة اليابان للجنة، عقدنا اجتماعين غير رسميين للجنة مع المؤسسة الليبية للاستثمار لتمكينها من عرض وجهات نظرها وشواغلها على اللجنة. وتجلى ذلك في القرار 2701 (2023) وفي التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا (انظر S/2023/673)، وهو ما أرحب به.

إن تدابير الجزاءات المفروضة على ليبيا فريدة من نوعها بمعنى أنها، وخاصة فيما يتعلق بتجميد الأصول، تُنفذ لصالح الشعب الليبي في المستقبل. وقد عملنا باستمرار في اللجنة على كفالة تطبيق الإعفاءات من تجميد الأصول بشكل مناسب. وتمكنا من إصدار مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم 7 بشأن الإعفاءات لأسباب إنسانية، عملا بالقرار 2664 (2022)، في الوقت المناسب. كما رفعنا حظر السفر عن اثنين من أفراد أسرة الزعيم السابق للبلد بعد دراسة متأنية. وهذا لا يعني أن تدابير الجزاءات وأعمال اللجنة تسير على أكمل وجه. ويُظهر تقرير الفريق أننا، في مجالات حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول وصادرات النفط غير المشروعة، بعيدون كل البعد

عن ذلك. ويجب على جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها وتنفيذها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويجب على اللجنة أن تواصل جهودها لتنفيذ التدابير التي قررها المجلس تنفيذا صارما.

أنتقل الآن إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2713 (2023) بشأن حركة الشباب. خلال العامين الماضيين، تطور نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب بشكل كبير للمساعدة في جهود بناء الدولة في الصومال. وقد نسقت اليابان بشكل وثيق مع الصومال والمملكة المتحدة، القائمة على الصياغة، في هذا الصدد. فكان أحد أهم التغييرات هو رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة الصومال الفيدرالية من خلال اعتماد القرار 2713 (2023). وقد أقر المجلس بحق بجهود الحكومة الفيدرالية في تحسين مراقبة الأسلحة والذخيرة وإدارتها. وتأمل اليابان أن تنضم الحكومات الإقليمية أيضا إلى هذا الجهد، كما يتوقع فريق الخبراء. وعلى الرغم من هذا التحسن، من المؤسف أن اللجنة ما زالت تتلقى تقارير مستمرة عن تدفقات الأسلحة والذخائر إلى حركة الشباب، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة.

ويؤسفني أيضا أنني لم أتمكن من عقد اجتماع مشترك بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، بشأن اليمن، واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2713، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة. وبالنظر إلى أن جزءا من شبه الجزيرة العربية يعتبر مركزا إقليميا لتهريب الأسلحة والذخائر، فإنني أتطلع إلى مزيد من التعاون بين فريقي اللجنتين وإلى عقد اجتماع مشترك في أقرب وقت ممكن. ومن شأن عقد اجتماع للجنة مع الدول الأعضاء في المنطقة أن يكون مفيدا أيضا في تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن أيرلندا، سلفنا، قد شجعت اليابان على تنظيم زيارة للرئيس إلى الصومال خلال فترة ولايتنا، لم نتمكن حتى الآن من القيام بهذه الزيارة بسبب الحالة الأمنية وضيق جدول أعمال المجلس. وآمل أن يقود الرئيس القادم زيارة من هذا القبيل والتي ستشكّل فرصة لحكومة الصومال الفيدرالية لشرح جهودها للجنة مباشرة.

كما أدعو حكومة الصومال الفيدرالية إلى السماح لفريق الخبراء بالقيام بعمله بسلاسة ومن دون عوائق وتيسير عمله حتى يتمكن من خدمة اللجنة بفعالية. وسيساعد ذلك أيضا في تسريع التخلص من مخزون الفحم في إطار عملية تتم لمرة واحدة، من خلال بيعه.

وأخيرا، أود أن أشارككم أفكاري حول أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي تولينا رئاسته في كانون الثاني/يناير 2024. هذه هي المرة الرابعة التي تترأس فيها اليابان الفريق العامل منذ عام 2006، وقد ركزنا هذه المرة على مهمة تنقيح مذكرة الرئيس S/2017/507. وخلال عام 2023، عملت اليابان عن كثب مع ألبانيا، بصفتها رئيسة الفريق للفترة 2022–2023، كنائب للرئيس. وفي حزيران/يونيه 2023، أطلقنا، بالتعاون مع ألبانيا والرئيسين السابقين – الكويت وسانت فنسنت وجزر غرينادين – الدليل التفاعلي الإلكتروني لأساليب عمل مجلس الأمن. وأعتقد أن العمل المشترك قد أسهم في البناء على إرث الفريق العامل غير الرسمي. واليوم، قبل ساعة واحدة فقط، تمكّن الفريق العامل غير الرسمي من الاتفاق على المذكرة 507 المحدّثة بعد مناقشات مكثفة على مدار العام. وأعتقد أن هناك جانبين مهمين في هذا الصدد.

الأول هو الدمج والتبسيط. فالعمل على دمج جميع المذكرات الرئاسية المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن في وثيقة واحدة مبادرة بارزة بدأتها اليابان في عام 2006. ثم تم تحديثها لاحقا في عامي 2010 و 2017 خلال رئاسة اليابان للفريق العامل غير الرسمي. ونحن ملتزمون بالبناء على هذا التقليد المهم. فمن شأن وجود وثيقة واحدة ومبسطة أن يسهل تنفيذها ورجوع أعضاء المجلس وغيرهم إليها، وبالتالي أن يحسّن الشفافية والكفاءة في المجلس. وبمجرد إصدار المذكرة الجديدة 507، ستتولى الأمانة العامة تحديث النسخة الرقمية من الدليل، المتوفرة على الموقع الإلكتروني للدليل التفاعلي، وفقا لذلك. كما تستعد اليابان لإصدار نسخ مطبوعة من الدليل في الوقت المناسب. وهذه إسهامات عملية مميزة من اليابان لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ومن الجوانب المهمة الأخرى للمشروع الجهد الجماعي نحو التدوين. ففي كانون الثاني/يناير، شجعنا خلال الاجتماع الأول للفريق

العامل غير الرسمي على تدوين الممارسات الجيدة التي ستسهم في تنفيذ أساليب عمل المجلس. كما أعلنا أننا منفتحون على إضافة أحكام جديدة، إذا كان هناك توافق في الآراء بشأنها. ونعلق أهمية كبيرة على اتباع نهج شامل للجميع، ولذلك استمعنا بعناية واستباقية لا إلى آراء أعضاء المجلس فحسب بل إلى آراء عموم أعضاء الأمم المتحدة أيضا خلال المناقشة المفتوحة في آذار/مارس (انظر S/PV.9571) التي تم تنظيمها خلال رئاستنا لمجلس الأمن. وأود أن أعرض الآن بعض الإنجازات المتعلقة بالتدوين في المذكرة الجديدة 507.

تتضمن المذكرة الجديدة إشارة إلى أهمية الاستماع إلى وجهات نظر مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات، فضلا عن أهمية التخفيف من المخاطر والتهديدات المرتبطة بالأعمال الانتقامية لكفالة مشاركة مقدمي الإحاطات بشكل كامل وآمن ومجد.

وفيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق، اقترح الأعضاء المنتخبون معالجة عدم المساواة حاليا بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين في الوصول إلى الوثائق القديمة لمجلس الأمن. وقد أمضى الفريق وقتا طويلا في مناقشة هذه المسألة في مناسبات غير رسمية. ونتيجة لذلك، تم تدوين الإقرار بمبدأ وصول جميع أعضاء مجلس الأمن بشكل كامل إلى الوثائق ذات الصلة، فضلا عن الإجراء اللازم المتعلق بطلبات الوصول إلى الوثائق.

وفيما يتعلق بالدعوة إلى تحسين تعاون مجلس الأمن مع الهيئات الأخرى، تشير المذكرة الجديدة على وجه الخصوص إلى أهمية تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المشورة التي تسديها اللجنة في الوقت المناسب.

أما بالنسبة إلى التقرير السنوي لمجلس الأمن، فقد نجحت المذكرة الجديدة في تدوين إدراج التقارير الخاصة باستخدام حق النقض في محتويات الجزء الأول من التقرير.

ويشكّل النجاح في تدوين تلك العناصر في المذكرة الجديدة إنجازا جماعيا حقا، وأشكر جميع أعضاء الفريق العامل غير الرسمي على مشاركتهم البناءة في المناقشات طوال العام.

وينبغي أن نؤكّد أن الجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل المجلس لن تنتهي باعتماد النسخة المنقحة من المذكرة 507. فهذه عملية مفتوحة ومستمرة ومسعى جماعي، والأهم هو تنفيذها في الممارسة الفعلية لمجلس الأمن.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن ولعموم أعضاء الأمم المتحدة لتعاونهم معنا بصفتنا رئيس لجنتي القرار 1970 والقرار 2713 والفريق العامل غير الرسمي على مدى العامين الماضيين. وأنا واثق من أن الرؤساء الجدد سيعززون هذا العمل بحماسهم وأفكارهم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لفريقَي الخبراء على إسهاماتهما وللأمانة العامة، وخاصة فرع الأجهزة الفرعية، على مساعدتهما القيّمة ومعرفتهما العميقة. وأتمنى لهم جميعا كل التوفيق وأؤكد لهم تعاون اليابان الكامل من خارج المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير يامازاكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غات.

السيدة غات (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك خبرات مالطة واقتراحاتها على نطاق الهيئات الفرعية التي ترأسناها.

أولا، في ما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أضافت اللجنة خلال العامين الماضيين ثلاثة أفراد وكيانا واحدا إلى قائمة الجزاءات. ورُفعت أسماء ثلاثة أشخاص من القائمة بناء على توصية من أمين المظالم.

ولا تزال أهمية لجنة القرار 1267 كبيرة. يبيّن التقرير القيّم الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تقييم المخاطر المتزايدة التي تواجهها العديد من الدول الأعضاء. غير أن إحدى المهام الأساسية للجنة – المتمثلة في اعتماد تصنيفات جديدة – شهدت تقدما محدودا. وفي حين تؤمن مالطة بالاستخدام ة الوقائي لجزاءات اللجنة المنشأة بموجب القرار 1267، إلا إن تجربتنا تكشف عن تردد في استخدام

نظام الجزاءات، بل تكشف عن خلافات أحيانًا حول الأشخاص أو الكيانات التي تفي بشروط الإدراج في القائمة بموجب نظام الجزاءات.

وبعد مرور عامين على رئاستنا للجنة، فإننا نتطلع الآن إلى القرار 1566 (2004) الذي أنشأ في ذلك الوقت فريقاً عاملاً تابعاً لمجلس الأمن أنيط به، في جملة أمور، تقديم توصيات إلى المجلس بشأن التدابير العملية التي يتعين فرضها على الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المتورطة في أنشطة إرهابية أو المرتبطة بها، بخلاف أولئك الذين أدرجتهم لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة/حركة طالبان، وإمكانية إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم. كما أن تعاون فريق الرصد مع المجتمع الدولي وتقاريره مفيد جدا، وخاصة فيما يتعلق بتقييم التهديدات. ولعل التركيز الإضافي على تنفيذ الجزاءات سيكون مفيداً للتشديد على أهمية التقارير المقدمة إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار 1267 وولاية الجزاءات المنوطة بها. وإذا اعتُبرت ولاية التحقيق ضرورية لذلك، فيمكن أن ينظر أعضاء اللجنة فيه. وتعتقد مالطة أنه لا يزال هناك عمل بنّاء يمكن القيام به فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب عن طريق نظام الجزاءات في مجلس الأمن.

ثانياً، وبصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فقد عملنا بلا كلل، بالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر ومكتبها. وأتقدم بالشكر الجزيل لهما على دعمهما الاستثنائي خلال العامين الماضيين. كما أعرب عن امتناننا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على شراكتهم المستمرة وإسهاماتهم القيّمة. لقد بلغت الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة مستويات غير مسبوقة. كما بينت الأزمات المتصاعدة في جميع أنحاء العالم تجاهلاً صارخاً لحقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم الأساسي في الحياة. وقد ساهم الطابع المتغير للنزاعات المسلحة وتعقيدها واشتداد حدتها، إلى جانب الأزمات الإنسانية الحادة والتجاهل المستمر للقانون الدولي في زيادة تلك الانتهاكات بشكل مقلق.

بالنظر إلى هذه الخلفية المثيرة للقلق، واصلت السفيرة فرايزر البناء على عمل سلفها السفير النرويجي يول، مع التركيز على تعزيز الوحدة والتوافق في إطار الفريق العامل. فمنذ توليها رئاسة الفريق العامل في عام 2023 عقدنا 18 اجتماعًا رسميًا فضلا عن العديد من المشاورات غير الرسمية لمعالجة مجموعة واسعة من الحالات الخاصة القطرية. وعلى مدار العامين الماضيين نجح الفريق العامل في اعتماد استنتاجات بشأن 11 ملفًا قطريًا. وقد تحققت تلك الإنجازات بفضل الجهود الجماعية وتعاون جميع أعضاء المجلس. وتمثلت أولويتنا في بناء الجسور والتوصل إلى استنتاجات فاعلة قائمة على توافق الآراء من شأنها تحسين حياة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة بشكل هادف. تعزيزا لمشاركتنا، نظمنا زيارتين ميدانيتين – إلى نيجيريا في أيلول/سبتمبر 2023 وكولومبيا في كانون الأول/ديسمبر 2024. علاوة على ذلك استضفنا مناقشات مائدة مستديرة مع منظمات غير حكومية ناشطة في مجال الأطفال والنزاعات المسلحة. وعملنا أيضا على تيسير اجتماعات غير رسمية في بعثتنا لاستكشاف المسائل ذات الصلة.

حالياً نواصل التفاوض على مشروع قرار بشأن كفالة توفير قدرات مستدامة لحماية الأطفال، بما في ذلك خلال المراحل الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز إطار العمل الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة، ومعالجة الثغرات الحرجة في مجال حماية الطفل، لا سيما في السياقات الانتقالية وتعزيز التزام مجلس الأمن بدعم السلم والأمن الدوليين. وسنظل متفانين في ذلك العمل الحاسم وسنواصل تعزيز تلك الجهود حتى نهاية فترة ولايتنا.

أود أن أختتم ببعض الكلمات عن دورنا بصفتنا ميسرا لتنفيذ القرار 2231 (2015) بشأن إيران. أتقدم بخالص الشكر للميسرين السابقين على عملهم المتميز، وللأمانة العامة على دعمها المستمر والمتخصص. لقد عملت مالطة بأفضل ما لديها من قدرات لتيسير الحوار الهادف إلى دعم وتحسين تنفيذ القرار، بما في ذلك التعاون الهادف مع جميع الأعضاء وضمان سلاسة الإجراءات المتعلقة بقناة المشتريات. وفي بيئة مليئة بالتحديات وخاضعة لديناميات إقليمية

معقدة، حاولنا الحفاظ على موقف محايد خلال العامين الماضيين. ونشكر جميع أعضاء المجلس على ثقتهم. إننا مدركون للتحديات التي تنتظرنا في العام المقبل ونتمنى للميسر القادم كل النجاح في هذا المنصب. تحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لإيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ونأمل مخلصين أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف التي تفاوضت بنجاح على خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الممثل الدائم لمالطة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفير أفونسو

السيد أفونسو (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن نلاحظ أن فترة رئاسة موزامبيق للفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها قد انتهت في ظل الرئاسة الناجحة للولايات المتحدة. ونود أن نشيد بالسفيرة توماس غرينفيلد وفريقها على الاهتمام والمشاركة الإيجابية التي كرسوها لأفريقيا والمسائل الأفريقية. ونعرب عن امتناننا الصادق لشعبة شؤون مجلس الأمن وفرع الأجهزة الفرعية التابعة لها على دعمهم الثابت وخبرتهم وزمالتهم طوال فترة رئاستنا.

خلال السنتين اللتين ترأسنا خلالهما الفريق العامل المخصص، سعت موزامبيق إلى استخدام ذلك المحفل الفريد لتعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. لقد فعلنا ذلك بإعلاء صوت أفريقيا وتعزيز الابتكار وتوسيع النطاق المواضيعي لمناقشاتنا، فضلا عن تعزيز العلاقات المؤسسية مع نظرائنا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما أرسينا عملنا على مبدأ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وبالمثل كان المبدأ الأساسي المتمثل في "الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية" حاضراً دائمًا في عملنا. بذلك نكون قد سرنا على خطى الدول الأخرى التي ترأست هذه الهيئة المخصصة لأفريقيا في المجلس. في ذلك الصدد، أود أن أنوه وأشيد بالمهارة الفعالة والحماسة الأفريقية التي أبداها سلفي في رئاسة المجلس، السفير كيماني ممثل كينيا، الذي كانت ولا تزال تربطنا به صلة ممتازة بما في ذلك تبادل المشورة.

إن فعالية الفريق العامل المخصص تعتمد على مستوى التعاون بين أعضائه. ونعرب عن امتنانا العميق للتعاون المثالي الذي لمسناه من جميع أعضاء مجلس الأمن، الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وبالاتفاق بين جميع الأعضاء، تمكن الفريق العامل المخصص من توسيع نطاق المناقشات المواضيعية لمعالجة التحديات الناشئة من قبيل المناخ والسلام والأمن والشباب والسلم والأمن ومستقبل حفظ السلام في القارة. سلطت تلك المناقشات الضوء على استجابة الفريق العامل المخصص لمشهد السلام والأمن المتطور في أفريقيا

ومن المعالم الاستراتيجية البارزة الأخرى لرئاستنا للفريق العامل المخصص تركيزنا المستمر على ضمان تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى للقارة. وبصفتنا أحد القائمين على الصياغة الأصليين المتبقين للقرار 2719 (2023)، فقد خصصنا اجتماعات متعددة لهذه المسألة، بما في ذلك خلال اجتماعاتنا التشاورية السنوية المشتركة المعقودة في أديس أبابا ونيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتشرين الأول/أكتوبر 2024. ونأمل بواسطة تيسير المناقشات السابقة واللاحقة لاعتماد القرار 2719 (2023)، بما في ذلك مع عموم الأعضاء، أن نكون قد أدينا دورنا في تشكيل هذه الأداة الهامة في مجموعة أدوات المجلسين. ونأمل مخلصين أن تواصل تلك المناقشات إثراء المفاوضات الحالية والجارية من أجل تنفيذ أول اختبار للقرار، وأن يبقي الرؤساء المقبلون للفريق العامل المخصص المسألة قيد نظرهم

أود أن أسلط الضوء بشكل خاص على عقد الاجتماعين التشاوريين السنويين المشتركين السابع عشر والثامن عشر في أديس أبابا ونيويورك. فقد كان العمل التحضيري المبكر والتحديد الواضح للأدوار حاسمين في نجاح هذين الاجتماعين، ما يؤكد أهمية التنسيق في تعزيز الوحدة. وأثبت اعتماد البيانين المشتركين خلال

كلا الاجتماعين أنه على الرغم من الاختلافات في ولايتيهما، فإن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قادران على التوصل إلى صيغة وأولويات استراتيجية مشتركتين. فالبيانان لم يعبّرا عن تفاهمات مشتركة فحسب، بل كانا بمثابة أدوات مرجعية وصيغة متفق عليها لتعزيز نهج موحد لمعالجة النزاعات في أفريقيا. في هذه المرحلة، أود أيضًا أن أشيد برئاستي المجلس اللتين عُقدت في ظلهما الاجتماعات التشاورية في عامي 2023 و 2024، وهما البرازيل وسويسرا، على قيادتهما المثالية والتزامهما بتعزيز التعاون.

وأود أن أسلط الضوء على بعض العناصر التي تم إدخالها خلال فترة رئاستنا. فللمرة الأولى في عام 2023، ثم في عام 2024، عُقدت مناقشات على مستوى الخبراء بين المجلسين قبل الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة. وتجسّد تلك الاجتماعات جهودنا الرامية إلى تعميق هذه الشراكة المهمة من خلال توفير حيز للحوار واتخاذ قرارات مستنيرة. علاوة على ذلك اُستحدثت في عام 2024 – في ظل رئاسة سويسرا – صيغة تفاعلية للحلقة الدراسية غير الرسمية المشتركة التي عُقدت في شكل معتكف. وقد أتاح ذلك الشكل إجراء مناقشات صريحة ومعمقة تهدف إلى تعزيز الثقة الضرورية والتفاهم المتبادل بين المجلسين. ومن الأمثلة الأخرى الجلسة المشتركة للفريق العامل المخصص والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة جمهورية كوريا، حيث مكننا ذلك من كسر الانعزالية التي تكاد تميز عمل الهيئات الفرعية. وينبغي مواصلة تشجيع مثل تلك الابتكارات.

وفي الوقت الذي ينتقل فيه الفريق العامل المخصص إلى قيادة جديدة تحت قيادة دولة أفريقية أخرى وعضوية جديدة، فإننا نقدم بكل تواضع اقتراحات بشأن بعض المجالات التي ينبغي النظر فيها من أجل التحسين. أولاً، ينبغي إنشاء آليات غير رسمية لرصد تنفيذ البيانات المشتركة. ثانياً، ينبغي تعزيز تنفيذ القرار 2719 (2023) ومواصلة العمل مع فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ثالثًا، ينبغي تعزيز المشاركة بين المجلس على مستوى السفراء لبناء الثقة وتعزيز التعاون. رابعا، ينبغي إدراج الممارسات المبتكرة مثل المشاركات على مستوى الخبراء والمعتكفات والزيارات الميدانية في إجراءات التشغيل الموحدة للفريق العامل المخصص. خامساً، ينبغي أن يركز برنامج عمل الفريق العامل المخصص على الجهود الملموسة في مجالات منع نشوب النزاعات في أفريقيا والتخفيف من حدتها وحلها. سادسا، ينبغي تحسين القسم الخاص بالفريق العامل المخصص في موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت لتحسين خدمة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

ختاما، تود موزامبيق أن تعرب عن امتنانها العميق لجميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثتها المراقبة الدائمة في نيويورك وعموم العضوية على تعاونهم ومساهماتهم التي كانت مهمة لعملنا.

أخيراً، أشكر فريقي المتفاني، الذي كان عمله الجاد والتزامه بمثابة العمود الفقري لجهود موزامبيق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير أفونسو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير مونتالفو سوسا.

السيد مونتالفو سوسا (*تكلم بالإسبانية*): لقد حظيت إكوادور، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، بشرف رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. خلال هاتين السنتين، عقدت لجنة القرار 1988 اجتماعات لمناقشة مختلف المسائل، بما في ذلك التقارير السنوية لفريق الرصد، والحالة في أفغانستان ووضع الأسلحة في ذلك البلد. وتعتزم اللجنة عقد اجتماع آخر في 23 كانون الأول/ديسمبر.

كما نظمنا بالشراكة مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، في عامي 2023 و 2024 إحاطات مفتوحة لجميع الأعضاء بشأن أنشطة اللجنة ونظام الجزاءات المفروض بموجب القرار 1988 (2011).

وتمثلت إحدى المهام الرئيسية للجنة في التعامل مع طلبات الاستثناءات من حظر السفر لأعضاء حركة طالبان المدرجين على قائمة الجزاءات التي لم تعدّل بعد. وافقت اللجنة على جميع الطلبات استنادا إلى أنها تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، أو لأسباب إنسانية. بيد أن السفر غير المأذون به وتأخير الطلبات أو عدم اكتمالها ما يزال يبعث على القلق، ما يؤكد أهمية التزام الدول الأعضاء بنظام الجزاءات واتباع المبادئ التوجيهية للجنة.

أود أيضاً أن أسلط الضوء على اعتماد القرار 2763 (2024) بالإجماع هذا الصباح، الذي مدد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لمدة 14 شهراً. وبعد ثلاث سنوات من استيلاء طالبان على السلطة، لا تزال الحالة في أفغانستان معقدة. في ذلك السياق، فإن من الأهمية بمكان أن يستمر تطبيق نظام الجزاءات بوصفه أداة مناسبة لمواجهة التهديدات والإسهام في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. عليه، أود أن أقدم للمجلس بعض الأفكار بشأن نظام الجزاءات التي يمكن أن تحسّن من فعاليته لغرض النظر فيها.

أولا، إن التغيير السياسي الذي حدث في أفغانستان يعني أن عناصر القرارات ذات الصلة والمبادئ التوجيهية للجنة قد لا تكون قابلة للتطبيق بعد الآن. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلبا على تنفيذ نظام الجزاءات ومصداقيته.

ثانيا، من المرجح أن الانتهاكات المبلغ عنها لحظر السفر تعود جزئيا على الأقل إلى صعوبة الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى توافق في الآراء بين الأعضاء على الاستعراض الدوري لانتهاكات الحظر على أساس وقائعي دقيق يعيق تحليل اللجنة، وبالتالي إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثالثا، ينبغي لفريق الرصد أن يكرس مزيدا من الوقت والموارد لاستعراض تنفيذ الجزاءات وإبلاغ اللجنة عن المنتهكين المحتملين. في ذلك الصدد، يمكن النظر في استعراض ولاية فريق الرصد بما يعطيه سلطة فعالة للتحقيق في انتهاكات نظام الجزاءات، بدلا من الاكتفاء بجمع المعلومات ومقارنتها.

لقد تولت إكوادور رئاسة لجنة القرار 1540 بعد عملية معقدة اتسمت بجائحة فيروس كورونا، في سياق التفاوض بشأن الاستعراض الشامل واعتماد القرار 2663 (2022). وأشيد بعمل الرئيس السابق للجنة، الذي أفضت جهوده إلى هذين الإنجازين اللذين أرسيا خريطة الطريق حتى عام 2032، واللذين قمنا بتعزيزهما والترويج لهما في هذين العامين في ظل ولاية إكوادور.

وفي ظل رئاستنا اُتخذت العديد من الإجراءات لتعزيز عمل اللجنة بواسطة تعزيز التعاون والحوار مع الدول الأعضاء وتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في برامج العمل المعتمدة لولاية إكوادور التي استمرت عامين. وأؤكد أنه قبل اعتماد برنامج العمل لعام 2023 كان برنامج العمل السابق قد اعتُمد في شباط/فبراير 2020

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات المستقبلية، أود أن أسلط الضوء على تنظيم أول جلسة إحاطة مفتوحة للجنة في 9 تشرين الأول/أكتوبر والحوار التفاعلي غير الرسمي مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي للجنة أن تعقد جلسات إحاطة مفتوحة في السنوات المقبلة في إطار جدول أنشطتها المنتظمة. ويوصى بأن يستمر عقد تلك المناسبات في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

من المهم جدًا أيضًا إعادة تنشيط الدورات التدريبية لنقاط الاتصال 1540. وفي عام 2024، عُقدت حلقتا عمل واحدة لأفريقيا والأخرى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتوصي إكوادور بأن تواصل اللجنة المشاركة في تنظيم تلك الدورات في مناطق و/أو أشكال أخرى، بمشاركة جميع أعضاء اللجنة فضلا عن مناقشة بدائل أخرى للاستفادة الكاملة من شبكة نقاط الاتصال التي تم تحديث قاعدة بياناتها على مدار العامين الماضيين.

وبعد أكثر من عام من المناقشات والمفاوضات اُعتمد النموذج الجديد لآلية المساعدة. وأشكر جميع الأعضاء وفريق الخبراء على تفانيهم في استعراض تلك الوثيقة التي كانت إحدى أولويات الرئاسة الإكوادورية. إن تلك الآلية ضرورية لضمان تمكين اللجنة من تقديم

المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ القرار 1540 (2004) بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وهي وثيقة متطورة وينبغي تحديثها عند الاقتضاء.

أشدد أيضا على مناقشة اللجنة للمبادئ التوجيهية التقنية الأولى للاستخدام الطوعي ومشروع تجريبي بشأن الأنشطة الممكنة المتعلقة بالفقرة 12 من القرار 2663 (2022) لدعم تنفيذ جميع الدول الأعضاء للقرار 1540 (2004). وأتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة في إطار اللجنة وآمل أن تعتمد هاتان الوثيقتان قريباً.

خلال فترة ولايتها، أجرت إكوادور ثلاث عمليات اختيار للمرشحين لعضوية فريق الخبراء. وقد استغرقت تلك العملية قدرا كبيرا من وقت الرئيس، ولا ينبغي أن يكون الأمر كذلك. وفيما يتعلق بالعملية النهائية لانتخاب المرشحين للمناصب الثلاثة الشاغرة، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء حتى الآن رغم الجهود التي بذلتها الرئاسة. ويمكن الاطلاع على أمثلة أخرى للتقدم الذي عززته إكوادور في التقارير السنوية للجنة.

لقد عمل وفد بلدي بعزم وبلا كلل على توجيه اللجنة وسعى دائما إلى مواصلة التنفيذ الفعال لذلك القرار التاريخي. وإذ أختتم فترة رئاستي هذه، أود أن أؤكد للمجلس التزام إكوادور المستمر بالقرار 1540 (2004) واستعدادها لمواصلة الإسهام في عالم تبقى فيه أسلحة الدمار الشامل بعيدة عن منال الجهات الفاعلة من غير الدول. تأكيدا لذلك، يسرني أن أبلغكم أن بلدي، إكوادور، قدم اليوم إلى اللجنة أول خطة عمل وطنية طوعية لتنفيذ القرار 1540 (2004) .

ختاما، أود أن أشكر أعضاء اللجنتين على تعاونهم الفاعل في عمل هاتين الهيئتين الفرعيتين وعلى الدعم المهني والملتزم الذي قدمته أمانتا اللجنتين. كما أعرب عن تقديري العميق لفريق الرصد التابع للجنة القرار 1988 وفريق الخبراء التابع للجنة القرار 1540 ومكتب شؤون نزع السلاح. وبطبيعة الحال، أتوجه بالشكر أجزله إلى فريق الموظفين الدبلوماسيين في البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة على مهنيتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير مونتالفو سوسا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة بيرسفيل

السيدة بيرسفيل (*تكلمت بالفرنسية*): خلال فترة عضوية سويسرا في مجلس الأمن، كان لي شرف رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بتلك الصفة، كان من دواعي سروري أن أترأس أكثر من 15 اجتماعا بصيغ مختلفة، فضلا عن تعميم 466 مذكرة وتوقيع 242 رسالة والموافقة باسم اللجنة على 48 طلبا للاستثناءات الإنسانية من تدابير الجزاءات. وقد تلقيت في ذلك العمل دعمًا مثاليًا من فريق الأمانة العامة، الذي أود أن أتوجه إليه بالشكر الجزيل من خلال مديرته، السيدة كلوديا بانز. كما أود أن أشكر أعضاء اللجنة على تعاونهم على مدى العامين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر فريقي، الجالس ورائي الآن، على أدائه الرائع.

إن من شأن إحصاءات كهذه أن تشعرنا ببعض الارتياح في تقييمنا، ويبدو واضحا أن أكثر تدابير الجزاءات تعقيدا المعمول بها تقترن عبء عمل حساس وجسيم على وجه الخصوص. في الوقت نفسه، ينبغي ألا تضللنا هذه الإحصاءات فيما يتعلق بالتهديد العالمي المتزايد الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتوترات العالمية وأثرها الضار بحسن سير عمل اللجنة بل بهيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة برمته أيضا.

وأود أن أناقش ثلاثة تحديات رئيسية واجهتها اللجنة وسيتعين عليها التغلب عليها في المستقبل إذا ما أرادت أن تفي بالولاية التي أناطها بها المجلس.

يتعلق التحدي الأول بالقصور في تنفيذ تدابير الجزاءات والتناقضات التي تحول دون أداء اللجنة بإحدى المهام المركزية المنوطة بها، وهي رصد الحالة. إن استخدام حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة 1718 (انظر S/PV.9591) هو أوضح دليل على ذلك، حيث لم نتمكن من الاتفاق حتى على المسائل الفنية البحتة. إذا أردنا حقًا الحفاظ على تدابير الجزاءات كأداة فعالة للمجلس لكفالة عدم الانتشار النووي، فلا بد من دق جرس الإنذار.

ويمثل استمرار تفكيك النظام الذي قيّد الوصول إلى أكثر الأسلحة فتكاً على الإطلاق لأكثر من نصف قرن من الزمن تقصيرا خطيرا في واجبنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن قدرتنا على الوفاء بمسؤوليتنا تجاه جميع الدول الأعضاء على المحك.

ثانياً، بانتهاء عمل فريق الخبراء، الذي دعم اللجنة في عملها لمدة 15 عاماً، نكون قد فقدنا أداة بالغة الأهمية للمعلومات والتواصل. ولم تسهم خبرة الفريق إسهاما بناء في مداولاتنا داخل اللجنة فحسب، بل إن تقاريره أيضاً أبلغت الدول الأعضاء والجمهور بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات وأثرها ونطاق تكييفها مع الظروف المتغيرة. ورغم أننا بدأنا مهمة البحث عن مصادر جديدة للمعلومات بدعم من أعضاء اللجنة، فإننا بعيدون كل البعد عن تعويض هذه الخسارة. ويبدو واضحا لي أن الحل الأكثر استحسانا هو أن يكلف المجلس فريق الخبراء بولاية جديدة، وهذا في الواقع هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يدعم بشكل فعال تنفيذ ولاية اللجنة. وفي غضون ذلك، ستواصل اللجنة الاعتماد على المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء ومختلف المنظمات، بشكل فردي أو كجزء من مجموعة، التي ستقدم تقارير عن انتهاكات تدابير الجزاءات، كما كان الحال في الماضي. وبعد تجريد أعضاء اللجنة من فريق الخبراء الخاص بهم، سيتعين عليهم تحليل التقارير الواردة بأنفسهم.

ثالثاً، في حين أن الجزاءات التي تستهدف برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الأكثر شمولاً بين أنظمة الجزاءات التي يفرضها المجلس، كذلك هو الحال بالنسبة لعملية الإعفاء لأغراض إنسانية. وكما أظهر المجلس مرة أخرى الأسبوع الماضي باتخاذه القرار 2761 (2024)، فإن جزاءات المجلس لا تُعتمد لاستخدامها ضد السكان المدنيين ولا تهدف إلى إحداث أثر إنساني. وبناءً على ذلك، لم تغفل أبدا اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 عن حالة حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد تمت الموافقة على جميع طلبات الإعفاءات الإنسانية المقدمة خلال فترة ولايتنا بموجب إجراءات المسار السريع التي وضعها أسلافنا. ونرحب أيضا بأن لجنة القرار 1718 كانت أول من قام بتحديث إجراءاتها بعد اتخاذ القرار 2664 (2022). ورغم ذلك، فإن القيود الصارمة المرتبطة بالجائحة التي فرضتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال السنوات القليلة الماضية شكلت عقبة رئيسية أمام إيصال المساعدات الإنسانية الدولية. وفي حين أننا نرحب بفتح الحدود، فإن ذلك يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن السماح بدخول الموظفين الدوليين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر أساسي.

لطالما كان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي أولوية بالنسبة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكجزء من ميثاق المستقبل، التزمنا جميعاً بتعزيزهما ومنع أي تآكل في المعايير الدولية القائمة. يجب ألا نفشل في تلك الجهود. ومع ذلك، وعلى الرغم من جهودنا ودعم العديد من أعضاء اللجنة، فإن الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع النسبي على الوضع كانت واضحة بشكل خاص داخل لجنة القرار 1718، ويؤسفني أن نترك لخليفتي إرثاً مليئاً بالتحديات. ومع ذلك، أؤكد من جديد أن خلفي لن يكون وحيدا في الاضطلاع بتلك المهمة، إذ أن هناك إرادة واضحة – ليس فقط داخل المجلس بل أيضا بين الدول الأعضاء – لإيجاد حل سياسي لمسألة برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلق بالقذائف النووية والتسيارية. ولتحقيق هذه الغاية، سيتعين على المجلس الخروج عن صمته بشأن هذه المسألة. وإذا قرر المجلس القيام بذلك، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه سيجد في لجنة القرار 1718 المكان المناسب لتحقيق هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وعيشها بسلام. يجب أن نحول الآمال إلى إجراءات ملموسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة بيرسفيل على إحاطتها.

وباسم مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لرؤساء اللجان المنتهية ولايتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم المهمة بالنيابة عن المجلس.

رفعت الجلسة الساعة 15/55.